شرح صفة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم-

الدرس الثالث

للشيخ : أبي عبد الله أزهر سنيقرة -حفظه الله-

الشيخ لم يراجع التفريغ

❖❖❖ فريق تفريغ الإبانة السلفية ❖❖❖

بسم الله الرحمن الرحيم

-خطبة الحاجة-

نحمد الله -تبارك وتعالى- على تجدد لقائنا بأبنائنا وإخواننا عبر هذه الإذاعة التي نسأل الله -تبارك وتعالى- أن تكون منارة من منارات الدعوة الحقة في هذا البلد الحبيب، وأن يوفق القائمين عليها والمشاركين فيها من مشايخنا وإخواننا الذين نسأل الله -تبارك وتعالى- أن يبارك في جهودهم، وأن يتقبل صالح أعمالهم، وأن يوفقنا وإياهم لما يحبه ويرضاه، وأن يبارك في متابعينا من إخواننا وأبنائنا، وأن يرزقنا وإياهم العلم النافع والعمل الصالح.

وكما كنت قد وعدت في اللقاء السابق من هذه الدروس في شرح أو التعليق على كتاب «صفة صلاة النبي -عليه الصلاة والسلام-» لمحدث العصر الإمام «محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - » وقد سبق أن بدأنا في مقدمة ذكرنا من خلالها شيء من مآثر المصنف الإمام الألباني، ورد بعض طعونات المناوئين له ولدعوته في هذا الزمان، وما أكثرهم دائما وأبدا يقفون في وجوه أهل الحق، ودعاة الخير، والله -تبارك وتعالى- دائما وأبدا يجعل العاقبة للمتقين والنصر لأوليائه الصالحين.

نسأل الله -جل وعلا- أن يكون الشيخ الإمام الألباني - رحمه الله — من هؤلاء الخيرة، وأن يتغمده بواسع رحمته وأن يجزيه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وكنا بدأنا مقدمة في ذكر التعريف المختار للصلاة أي تعريفها لغة، وشرعا، وشرح التعريف وشيء من أقسامها، ووعدنا بالبدء بالمتن ألا وهو «كتاب صفة صلاة النبي -عليه الصلاة والسلام- »، وقلنا نبدأ بما بدأ به المصنف وهو تلك المقدمة التي جعلها مقدمة لكتابه، ونبدأ بمقدمة الطبعة الأولى، لأن الشيخ - رحمه الله — مقدماته كثيرة بين الفينة والأخرى عند تجدد طبعات هذا الكتاب يجعل له مقدمة جديدة يذكر فيها، وينبه على مسائل ربما رجع عنها أو مسائل صححها أو ما إلى ذلك مما هو صنيع أمثال هذا الإمام من الأئمة المحققين الذين لا يستنكفون عن الرجوع إلى الحق إذا ظهر لهم، والمراجعة والتصحيح في كتاباتهم وأقوالهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على صدق إخلاصهم لربهم -جل وعلا- في أعمالهم، نحسبهم كذلك ولا نزكي على الله أحدا.

ودليل على هذا التجرد الذي كانوا عليه للحق وحده، وهذا الذي ينبغي أن نتعلمه منهم كيف لا ونحن في عداد طلبة -ربما- طلبة طلبتهم ونحن من صغار طلبة العلم، وهؤلاء جبال العلم، هذا صنيعهم وهذا سيرهم

في أعمالهم، لا ينبغي لنا أن نغتر بشيء من أعمالنا كما هو صنيع المخذولين، الذين ربما يكتب الصفحة والصفحتين والمطوية والمطويتين يجعلها من كبير أعماله، ويتغنى بها في كل وقت وحين: «وجدت أعمالي»، «رأيت أعمالي»، و«الشيخ عنده أعمالي» وما إلى ذلك من مثل هذه الأقوال، نسأل الله عز وجل أن يجيرنا من الغرور وأهله وأن يرزقنا الإخلاص لله –جل وعلا– في أقوالنا وأفعالنا.

هذه المقدمة التي بدأها الشيخ – رحمه الله — دون إطالة بقوله: «**الحمد لله الذي فرض الصلاة على عباده وأمرهم بإقامتها وحسن أدائها وعلق النجاح والفلاح بالخشوع فيها وجعلها فرقانا بين الإيمان والكفر وناهية عن الفحشاء والمنكر**» هذا كله دلت عليه نصوص الكتاب فإن الله –تبارك وتعالى– كتب علينا الصلاة بمعنى فرضها علينا في كتابه، في الآيات الكثيرة الدَّالة على ذلك: ﴿**وأقم الصلاة**﴾، ﴿**وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة**﴾، وأمر بإقامتها وحسن آدائها لأنها من أعظم الأركان بل هي أعظم الأركان العملية، قال: « **وعلق النجاح والفلاح بالخشوع فيها**» وهذا من قوله –تبارك وتعالى– ﴿**قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون**﴾، « **وجعلها فرقانا بين الإيمان والكفر**» لحديث النبي –عليه الصلاة والسلام– الذي جعل الفرق بين أهل الإيمان وأهل الكفران هي هذه الصلاة، من أقامها فهو منهم ومن تركها فهو من غيرهم –من الكافرين–»، على خلاف بين أهل العلم في هذا الكفر هل هو الكفر العملي؟ أو الكفر الاعتقادي؟.

« **وناهية عن الفحشاء والمنكر**» لقول الله –تبارك وتعالى–: ﴿**إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر**﴾.

ثم قال: « والصلاة والسلام على نبينا محمد المخاطب بقوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ [النحل: ٤٤]، فقام –صلى الله عليه وسلم– بهذه الوظيفة حق القيام وكانت الصلاة من أعظم ما بينه للناس قولا وفعلا حتى إنه صلى مرة على المنبر يقوم عليه ويركع ثم قال لهم:

«إنما صنعت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي» وأوجب علينا الاقتداء به فيها فقال:

«صلوا كما رأيتموني أصلي» وبشر من صلاها كصلاته أن له عند الله عهدا أن يدخله الجنة فقال:

«خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وسجودهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء غفر له وإن شاء عذبه»–فهو تحت المشيئة– وعلى آله وصحبه الأتقياء البررة الذين نقلوا إلينا عبادته صلى الله عليه وسلم وصلاته وأقواله وأفعاله وجعلوها – وحدها – لهم مذهبا وقدوة وعلى من حذا

حذوهم وسلك سبيلهم إلى يوم الدين».

وفي هذا إشارة من الشيخ إلى منهجه في هذا الكتاب، أنه لم يسر على الطريقة التقليدية والطريقة المذهبية في الفقه بل كان على منهج الدليل في فقهه، وهذا لا شك ولا ريب أنه أفضل وخير من غيره، لأنه جامع لما وافق فيه العلماء والأئمة الأدلة الشرعية، وهذا لا شك ولا ريب هو المنهج الحق الذي يجب على الأمة أن تسير عليه.

ثم قال بعد ذلك: « وبعد فإني لما انتهيت من قراءة (كتاب الصلاة) من (الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري – رحمه الله – وتدريسه على بعض إخواننا السلفيين – وذلك منذ أربع سنين – تبين لنا جميعا ما للصلاة من المنزلة والمكانة في الإسلام، وما لمن أقامها وأحسن أداءها من الأجر والفضل والإكرام وأن ذلك يختلف – زيادة ونقصا – بنسبة قربها أو بعدها من صلاة النبي –صلى الله عليه وسلم– كما أشار إلى ذلك بقوله: «إن العبد ليصلي الصلاة...»».

بدأ الشيخ – رحمه الله – بذكر السبب الذي دفعه لجمع ما صح عن نبينا – صلى الله عليه وسلّم – في الصلاة وهذا لمناسبة قراءته أو شرحه لكتاب الصلاة من (الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري والذي خدمه الشيخ بعد ذلك بمراجعة أسانيده وتمييز صحيح من سقيم أحاديثه، فكان ذلك العمل «صحيح الترغيب والترهيب وضعيفه»، وهو من أجل أعماله وأنفس كتبه – رحمه الله –، قال: الذي درَّسَه على بعض إخوانه السلفيين، يعني هذا كان من مجالس الشيخ، من مجالسه الأولى حين كان يعقد تلك المجالس، وهاهنا تلاحظ أن الشيخ كان يعتني بإخوانه وطلبته السلفيين وفي هذا إشارة لما كان عليه علماء هذه الأمة أنه لا يحضر مجالسهم إلا من كان على منهجهم، خلافا لما يريد أن يؤصل له بعض المخالفين في هذه المسألة، وزعموا أن من أئمة السلف أنه كان غالب من يحضر مجالسه من المبتدعة، كما قال أحدهم من العلويين أي الشيعة، أو كما ادعاه بعضهم من الإمامين الكبيرين الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين أن غالب من كان يحضر مجالسهم من الإخوان وهذا محض كذب وافتراء، يحضر في المجالس العامة عامة المسلمين، وأغلبهم من طلبة العلم، وفي المجالس الخاصة من طلبتهم والذين في الغالب يكونون على الجادة وقد يشرد من يشرد منهم، وهذه ليست بغريبة ولا ببدعة، كبار الأئمة يشرد عنهم ويخالفهم بل بعد ذلك يصبح من المناوئين لهم، بل وقد يصبح من الطاعنين فيهم، بالأمس كان الواحد واليوم يصبح العدو اللدود نسأل الله تبارك وتعالى العفو والعافية وأن يجيرنا من الشر وأهله.

فأردت أن أنبه على هذه الفائدة التي ذكرها وقصد ذكرها الشيخ – رحمه الله – في هذه المقدمة في بيان

شيء من أعماله وفي بيان مناسبة وسبب تأليف هذا الكتاب، ودائما وأبدا التصنيف يكون بعد فكرة و بعد مناسبة، بل أكثر من هذا، قد تكون بناء على اعتقاد، وبناء على بدعة، وأخونا الشيخ الدكتور عادل مقراني له رسالة طيبة في هذا الباب: «أقلام تحركها العقائد» أشار إلى هذه المسألة.

ثم بيَّن الشيخ بعد ذلك مكانة هذه الصلاة ومستشهدا بقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن العبد ليصلي الصلاة لا يكتب له منها ما إلا عشرها تسعها ثمنها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها**» يعني العبد يصلي الصلاة والله جل وعلا لا يكتب له من هذه الصلاة من أجره وثوابه فيها إلا هذا المقدار وهذا بحسب أدائه لها، بحسب إقامته وحسن أدائه لها، ويكون له كلما أحسن في صلاته كلما كان هذا أعظم لأجره وثوابه، وكلما أساء في هذه الصلاة كلما كان هذا منقصا لأجره وثوابه.

ولذلك فإني نبهت الإخوان إلى أنه لا يمكننا أداؤها حق الأداء أو قريبا منه إلا إذا علمنا صفة صلاة النبي – صلى الله عليه وسلّم – مفصلة وما فيها من: واجبات وآداب وهيئات وأدعية وأذكار ثم حرصنا على تطبيق ذلك عمليا، فحينئذ نرجو أن تكون صلاتنا تنهانا عن الفحشاء والمنكر، وأن يكتب لنا ما ورد فيها من الثواب والأجر،

وكأن الشيخ يشير بهذا أن هذا الأمر وهذا الأجر وهذا الثواب وهذا الأثر الطيب منوط بمدى إحساننا لأدائنا في صلاتنا.

وكأن الشيخ كذلك لم يقنع بالموجود مما صنف في هذا الباب وما أكثره مما كتبه المتقدمون والمتأخرون وبهذا التفصيل، وبهذا الإتقان الذي وفق الله إليه الشيخ الألباني في كتابه هذا، وأنا ما أظن –وهذا يعني من قصور علمي– أنه صنِّف في مثل هذا الباب بمثل هذا الإتقان والدقة في التحقيق مثل هذا الكتاب المبارك.

ولعل الشيخ أراد أن يجمع للأمة وأن ييسر للأمة ما تعلق بأحكام الصلاة كلها، من صفتها إلى ما تعلق بجميع أحكامها حتى من آدابها وأذكارها وأدعيتها وهذا لا شك ولا ريب عمل جليل عظيم نسأل الله جل وعلا أن يتقبله من صاحبه، وأن يوفقنا للسير عليه والاستفادة منه، ثم قال بعد ذلك:

ولما كان معرفة ذلك على التفصيل يتعذر على أكثر الناس – حتى على كثير من العلماء – لتقيدهم بمذهب معين وقد علم كل مشتغل بخدمة السنة المطهرة جمعا وتفقها أن في كل مذهب من المذاهب سننا لا توجد في المذاهب الأخرى.

وهذا معلوم لأن بعض المذاهب يعملون بنصوص، البعض الآخر لا يعمل بها ولا يقول بها لاعتقاده عدم صحتها، لعدم وصولها إليه ولدفعها بأصل من الأصول تكون عندهم في مذهبهم من أمثلة ذلك عدم القول

بسنية دعاء الاستفتاح عند بعض فقهاء المالكية لأجل ماذا؟ لأجل باب سد الذرائع زعموا، قالوا هذا حتى في عدم القول بسنية صيام الست من شوال هذا سدًا للذرائع حتى لا يعتقد الناس زعموا أنها من صيام رمضان.

قال:

أن في كل مذهب من المذاهب سننا لا توجد في المذاهب الأخرى وفيها جميعها ما لا يصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، -يعني من انتشار الأحاديث الضعيفة عند أرباب هذه المذاهب- من الأقوال والأفعال، وأكثر ما يوجد ذلك في كتب المتأخرين وكثيرا ما نراهم يجزمون بعزو ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا لا شك ولا ريب مما نهى عنه النبي – صلى الله عليه وسلّم –: «من حدث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» لا يجوز الاستشهاد والاستدلال بالأحاديث الضعيفة لا في العقائد ولا في الأحكام ولا في باب الترغيب والترهيب حتى كما قال به بعض العلماء وهو قول مرجوح، قال الشيخ:

ولذلك وضع علماء الحديث – جزاهم الله خيرا – على بعض ما اشتهر منها كتب التخريجات التي تبين حال كل حديث مما ورد فيها من صحة أو ضعف أو وضع ككتاب
«العناية بمعرفة أحاديث الهداية» -وهذه الهداية من كتب الفقه الحنفي وكتاب آخر- و«الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل» كلاهما للشيخ عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي و«نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي ومختصره «الدراية» للحافظ ابن حجر العسقلاني و «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» له أيضا وغيرها مما يطول الكلام بإيرادها.
أقول: لما كان معرفة ذلك على التفصيل -يعني ما يتعلق بالصلاة- يتعذر على أكثر الناس ألفت لهم هذا الكتاب، ليتعلموا كيفية صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- ويهتدوا بهديه فيها راجيا من المولى سبحانه وتعالى ما وعدنا به على لسان نبيه -صلى الله عليه وسلم-: (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا.) الحديث. رواه مسلم وغيره وهو مخرج في (الأحاديث الصحيحة).

ثم قال – رحمه الله — وهذا ضمن هذه المقدمة في سبب تأليف الكتاب:

ولما كنت لم أقف على كتاب جامع في هذا الموضوع فقد رأيت من الواجب علي أن أضع لأخواني المسلمين – ممن همهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم صلى الله عليه وسلم – .

وهذا في الحقيقة هو الأصل عند كل مسلم أن يكون متبعا لهدي نبيه – صلى الله عليه وسلّم – قال ممن همهم الاقتداء في عبادتهم بهدي نبيهم.

كتابا مستوعبا ما أمكن لجميع ما يتعلق بصفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم بحيث يسهل على من وقف عليه – من المحبين للنبي صلى الله عليه وسلم حبا صادقا – القيام بتحقيق أمره في الحديث المتقدم: (صلوا كما رأيتموني أصلي). ولهذا فإني شمرت عن ساعد الجد وتتبعت الأحاديث المتعلقة بما إليه قصدت من مختلف كتب الحديث فكان من ذلك هذا الكتاب الذي بين يديك وقد اشترطت على نفسي أن لا أورد فيه من الأحاديث النبوية إلا ما ثبت سنده حسبما تقتضيه قواعد الحديث الشريف وأصوله وضربت صفحا عن كل ما تفرد به مجهول أو ضعيف سواء كان في الهيئات أو الأذكار أو الفضائل وغيرها لأنني أعتقد أن فيما ثبت من الحديث غنية عن الضعيف.

يعني يقصد فيما ثبت من الحديث الصحيح، وقصده فيما ثبت من الحديث يقصد به الحديث الثابت وهذا يشمل الصحيح والحسن، وفي اصطلاح المحدثين الحديث المقبول والذي يشمل الصحيح والحسن.

قال:

غنية عن الضعيف منه لأنه لا يفيد – بلا خلاف – إلا الظن والظن المرجوح وهو كما قال تعالى: لا يغني من الحق شيئا. وقال صلى الله عليه وسلم: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» فلم يتعبدنا الله تعالى بالعمل به –أي بالحديث الضعيف الذي ربما يفيد الظن– بل نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه فقال: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم».

أي هذا الحديث الذي صححه الشيخ الألباني – رحمه الله – قال في حاشيته «الحديث صحيح: رواه الترمذي وأحمد وابن أبي شيبة وعزاه الشيخ محمد سعيد الحلبي في مسلسلاته للبخاري فوهم ثم تبين لي أن الحديث ضعيف وكنت قد اتبعت المناوي في تصحيحه لإسناد ابن أبي شيبة فيه ثم تيسر لي الوقوف عليه، يعني على مصنف بن أبي شيبة، فإذا هو بين الضعف وهو نفس إسناد الترمذي وغيره، راجع كتابي سلسلة الأحاديث الضعيفة»، هذا من الأدلة على ما ذكرت سابقا في الكلام على الشيخ الألباني ومقدماته الكثيرة على هذا الكتاب أنه يتراجع عن حكمه ويصحح خطأه، هذا الحديث أول ما كتب هذه المقدمة ظنه صحيحا اعتمادا على تحسين المناوي له ثم تبين له ضعف هذا الحديث فرجع عن ذلك وأشار إلى ذلك.

هذا وقد كنت وضعت الكتاب على شطرين: أعلى وأدنى أما الأول فهو كالمتن.

يعني الأعلى الذي هو بمثابة النص والأدنى الذي هو بمثابة حاشية الكتاب، قال:

فهو كالمتن أوردت فيه متون الأحاديث أو الجمل اللازمة منها ووضعتها في أماكنها اللائقة بها مؤلفا بين بعضها بحيث يبدو الكتاب منسجما من أوله إلى آخره وحرصت على المحافظة على نص الحديث ولفظه الذي ورد في كتب السنة وقد يكون له ألفاظ فأوثر منها لفظا لفائدة التأليف أو غيره وقد أضم إليه غيره من الألفاظ فأنبه على ذلك بقولي: (وفي لفظ: كذا وكذا) أو (وفي رواية كذا وكذا) ولم أعزوها إلى رواتها من الصحابة إلا نادرا ولا بينت من رواها من أئمة الحديث تسهيلا للمطالعة والمراجعة.

هذا في الصفة في هذا المتن، أما في الأصل، يعني الأصل المطول الذي كنا ذكرناه في مقدمة هذه الدروس فإن الشيخ فصَّل فيه في مثل هذه الأحاديث برواياتها.

وأما الشطر الآخر فهو كالشرح لما قبله –يعني الشطر الأدنى– خرجت فيه الأحاديث الواردة في الشطر الأعلى مستقصيا ألفاظه وطرقه مع الكلام على أسانيدها وشواهدها تعديلا وتجريحا وتصحيحا وتضعيفا حسبما تقتضيه علوم الحديث الشريف وقواعده وكثيرا ما يوجد في بعض الطرق من الألفاظ والزيادات ما لا يوجد في الطرق الأخرى.

هذا كلامه على الشطر الأدنى الذي قلت بمثابة الحاشية لهذا الكتاب، ثم قال في آخر كلامه:

ولما كان طبع الكتاب بشطريه مما لم يتيسر لنا القيام به – لأسباب قاهرة – فقد رأينا أن نطبع الشطر الأول منه مستقلا عن الآخر إن شاء الله تعالى وسميته:

«صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها»

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به إخواني المؤمنين إنه سميع مجيب.

ثم بعد ذلك تبع الشيخ كلامه في مقدمته مبينا منهجه في هذا الكتاب، هذا المنهج الذي اتبع فيه الدليل ولم يقتصر على مذهب من المذاهب كما هي عادة القوم في المسائل الفقهية وبيَّن أن هذا هو الذي ارتضاه لنفسه وأنه معتقده كما قال في آخر كلامه عن منهجه في هذا الكتاب قال:

فحسبي أني معتقد أن ذلك هو الطريق الأقوم الذي أمر الله به المؤمنين وبينه نبينا سيد المرسلين وهو الذي سلكه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وفيهم الأئمة الأربعة الذين ينتمي اليوم إلى مذاهبهم جمهور المسلمين، وكلهم متفق على وجوب التمسك بالسنة والرجوع إليها وترك كل قول يخالفها مهما كان القائل عظيما فإن شأنه – صلى الله عليه وسلّم — أعظم وسبيله أقوم، ولذلك فإني اقتديت بهداهم واقتفيت آثارهم وتبعت أوامرهم بالتمسك بالحديث وإن خالف أقوالهم ولقد كان لهذه الآوامر أكبر الأثر في نهج هذا النهج المستقيم والإعراض عن التقليد الأعمى بجزاهم ربي خيرا.

ثم انتخب جملة من أقوال هؤلاء الأئمة الأعلام فيما قرره الشيخ - رحمه الله — وقال تحت عنوان عنونه بقوله: «**أقوال الأئمة باتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها**»، وهذا في الحقيقة مبحث نفيس في الردِّ على مقلدة المذاهب ومتعصبة المذاهب، وهذا ما قرره أئمة المذاهب عليهم جميعا رحمة الله تبارك وتعالى، حيث قال الشيخ:

ومن المفيد أن نسوق هنا، ما وقفنا عليه منها أو بعضها ولعل فيها عظة وذكرى لمن يقلده –بل يقلد من دونهم بدرجات تقليدا أعمى– ويتمسك بمذاهبهم وأقوالهم كما لو كانت نزلت من السماء والله عز وجل يقول: ﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون﴾.

هذا الذي أمرنا به ربنا جل وعلا، أمرنا باتباع ما أنزل على نبينا عليه الصلاة والسلام، ما أنزله الله على نبيه وهو الحق المبين.

وبدأ بالإمام «أبي حنيفة النعمان – رحمه الله –» حيث قال أبو حنيفة، قال الشيخ:

فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت – رحمه الله –، وقد روى عنه أصحابه أقوالا شتى وعبارات متنوعة كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو وجوب الأخذ بالحديث وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له:

١ - «إذا صح الحديث فهو مذهبي».

هذا القول منسوب إليه – رحمه الله — ذكره ابن عابدين في حاشيته، وقوله:

٢ – «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه».

يعني يرشدهم إلى التمسك بالأصل واتباع الهدي وفي رواية قال:

«حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي».

قال: حرام من لم يعرف دليلي: وهذا حال المقلد، المقلد يتبع من غير دليل يعني ينقل ويفتي بفتوى الإمام وهو لم يقف على دليله، وفي هذا دليل على تجردهم للحق وزاد في رواية:

فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غدا.

وهذا هو الأصل كل بني آدم خطَّاء وخير الخطَّائين التوابين وقول الإمام مالك: «**كل يؤخذ من قوله ويرد إلَّا صاحب هذا القبر**» يشير إلى قبره – صلى الله عليه وسلّم –، وفي أخرى –أي رواية أخرى قال أبو حنيفة–:

«ويحك يا يعقوب! (وهو أبو يوسف) لا تكتب كل ما تمسع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدا، وأرى الرأي غدا وأتركه بعد غد». وهكذا.

وقال كذلك:

«إذا قلت قولا يخالف كتاب الله وخبر الرسول - صلى الله عليه وسلّم – فاتركوا قولي».

هذا هو الأصل الذي أصله هؤلاء وساروا عليه -ومع الأسف الشديد- خالفه أدعياء اتباعهم، والمتمسكين بمذهبهم، يتركون حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلّم – لأقوال هؤلاء بل ربما لأقوال من هم دونهم، وإذا كانوا كذلك فهم دونهم في العلم ودونهم في المنزلة، يتركون سيد الأولين والآخرين لقولهم - نسأل الله العفو والعافية-، ثم قال مالك بن أنس في هذا الأصل أصل: «اتباع السنة وترك ما خالفها»، قال الشيخ:

وأما الإمام مالك بن أنس - رحمه الله – فقال:

«إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»

وهذا أصل ينبغي أن نتنبه له جميعا: العلماء والأئمة ليسوا بمعصومين إذا كان كبارهم كأمثال هؤلاء، الإمام مالك كان يقال في حقه: إذا ذكر العلماء فهو النجم، أعلاهم رتبة ومنزلة - رحمه الله – يقول هذا: أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، هذا من حيث الأقوال المتعلقة بالفتوى، وبكلامه في الأحكام الشرعية، وقد يكون في غير ذلك في كلامه مثلا في الرجال، في كلامه على واقع النَّاس، إذا كان في هذا الكلام مخالف لما يراه النَّاس ويشهدون عليه فالواجب أن يؤخذ بهذا وأن يعتذر لهذا الإمام أو لهذا العالم، ولا يقال كيف تخالف العالم؟ هذا أصل من الأصول التي تهدم الإسلام، نحن العلماء نجلهم ونبجلهم ونحترمهم ونعرف لهم قدرهم، ومن معرفتنا لقدرهم أن لا نعتقد عصمتهم وأن لا نعتقد أنَّ أقوالهم تؤخذ كلها ولا يُرد منها شيء ومن اعتقد خلاف هذا الأمر وخلاف هذا الأصل فهو على غير سبيل، وهو مخالف لهؤلاء العلماء والأئمة الذين يدَّعي أنَّه يعظمهم وينكِر على مخالفهم لأنَّ الأصل في العالم أنه يستدل لقوله ولا يستدل بقوله، الذي يسدل بقوله هو النبي عليه الصلاة والسلام، العلماء اختلفوا في قول الصحابي هل هو حجة أم لا ولم يختلفوا في قول غيرهم من النَّاس أنَّ كلامهم ليس بحجة، الحجة فيما استدلوا به وكلامهم يكون حجة إذا وافق هذا الدليل، هذا الذي يقرره هؤلاء.

ومن أقواله كذلك - رحمه الله - :

«ليس أحد بعد النبي – صلى الله عليه وسلّم – إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلَّا النبيَّ عليه الصلاة والسلام»

الله أكبر، ومما يؤثر عنه كذلك قال الشيخ:

«قال بن وهب –وهذا من تلاميذه– سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: « ليس ذلك على الناس» قال: فتركته حتى خفَّ النَّاس فقلت له عندنا في ذلك سنَّة فقال وما هي؟ قلت حدثنا الليث بن سعد وبن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: «رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه»، فقال: إن هذا الحديث حسن وما سمعت به قطُّ إلَّا السَّاعة، ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصابع».

هكذا هم أئمة الإسلام وعلماء هذه الأمة الذين يتجردون للحق ولا يتبعون إلا الحق ولا يقدمون على قوله وعلى سنته سنة، ومن أقوال الإمام الشافعي، قال الشيخ الألباني:

«وأما الإمام الشافعي – رحمه الله – فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب، وأتباعه أكثر عملا بها وأسعد فمنها:»

يعني من هذه النقول عن الإمام الشافعي. قال:

«ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة».

ورأينا هذا من قبل في الإمام مالك وهو الإمام البحر العالم بالسنة تغيب عنه سنَّة– حديث عند تلميذه لم يسمع به الإمام قط، ولكن هذا من تواضعهم وتجردهم للحق. قال:

«ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله – صلى الله عليه وسلّم – وتعزب عنه فمهما قلت من قول، أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله وهو قولي».

يعني هذا الذي أدين الله به وإن لم أسمعه الآن ولكن ظهر بعد حين فإني راجع إليه.

ومن أقواله كذلك أنه قال:

«أجمع المسلمون على أنَّ من استبان له سنَّة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – لم يحِلَّ له أن يدعها لقول أحد».

أي لا يجوز في حقه أن يترك هذه السنة التي بلغته لقول أحد كائنا من كان.

ومن أقواله قوله – رحمه الله – :

«إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلّم — فقولوا بسنة رسول الله ودعوا ما قلت، وفي رواية اتبعوها ولا تلتفتوا إلى قول أحد»

ومن أقواله كذلك:

«إذا صح الحديث فهو مذهبي».

إذا صح الحديث عن رسول الله فهو مذهبي الذي أذهب إليه والذي أدين الله عز وجل به فالتسليم والانقياد للسنة هو ديدنهم وهو حالهم عليهم جميعا رحمة الله، ومن أقواله كذلك، يقول الشيخ:

«أنتم أعلم بالحديث» وكلامه هذا وجهه لعلماء الحديث والخطاب فيه لإمام من أئمتهم ومن تلاميذه معدود من تلاميذه وهو الإمام أحمد.

«أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث الصحيح يعني هذا من تواضعه - رحمه الله — أناس كان اشتغالهم بالحديث أكثر من غيرهم، وهذا لا يعني أن الشافعي لا علم له بالحديث، بل هو عالم في الفقه وفي التفسير وفي الأصول بل هو واضع علم الأصول، وفي الحديث وفي غيره من العلوم، بعض النَّاس ربما إذا أشغل نفسه أكثر من غيره بعلم من العلوم ظنَّ أنَّه سبق في هذا الأوَّلين والآخرين وهو لا يزال غمر صغير وهذا الذي نسمعه دائما وأبدا كما قال أحدهم، أحد المتطاولين على غيره الذين علَّموه يقول عنه: شيوخك لا علم لهم بعلم الحديث، يعني يطعن في شيوخ أحد إخوانه وهو من إخواننا الطيبين الذين نسأل الله جل وعلا أن يبارك فيهم يردُّ عليه، شيوخه يقصدنا نحن، قال لا علم لهم بعلم الحديث، يعني مفهوم كلامه أنه فارسه وأنَّه فريد عصره فيه، وهؤلاء لا علم لهم بعلم الحديث وهو في الحقيقة لا يحسن حتى الحديث، ناهيك عن أن يكون مشاركا في علم من العلوم نسأل الله عز وجل أن يبعد عنَّا شرَّ الغرور وفتنة التعالم التي ابتلي بها هؤلاء الغلمان والله المستعان، ومن أقواله كذلك يقول الشيخ، أي من أقوال الإمام الشافعي:

«كل مسألة صحَّ فيها الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلّم — عند أهل النَّقل -يعني عند أهل الحديث أهل الرواية هم أهل النقل- بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي».

الله أكبر، في حياته وبعد موته بمعنى أنَّنا لا يصح لنا أن نقول في مسألة قالها الإمام الشافعي ودلَّ الدليل على مخالفتها لحديث من أحاديث رسول الله أن الشافعي قالها لأنَّ الشافعي تراجع عنها قبل موته، فالأصل أن يقال أن الشافعي قال بما وافق حديث النبي عليه الصلاة والسلام. هذا هو الأصل.

ومن أقواله كذلك - رحمه الله — أنه قال:

«إذا رأيتموني أقول قولا وقد صحَّ عن النبي - صلى الله عليه وسلّم — خلافه فاعلموا أنَّ عقلي قد

ذهب»

وهذا الذي نقوله نحن كذلك بالنسبة لمن ينسب إلينا قولا أو ينسبه إلى شيوخنا قولا معلوم مخالفته لحديث النبي عليه الصلاة والسلام، أو ينسب إلينا تهمة عرف عنَّا وهذا بالنسبة لكل من عرفنا أننا أول المخالفين لها، والرَّادين على أصحابها، أنني أتهم مثلا بأنني أطعن في الشيخ ربيع –حفظه الله– أو في شيخ من شيوخ السنة ممن عرفناهم وعايشناهم، وعرفنا قدرهم ومنزلتهم ولا نكنُّ لهم إلا احتراما وتقديرا وتبجيلا ولا نعتقد ما يعتقده غيرنا، أحدهم يقول أن الطعن في بطانة الشيخ طعن في الشيخ، وهذا تأصيل باطل لا شكَّ ولا ريب فيه، نحن عرفنا وهذا لطول معرفتنا أو لقدم معرفتنا وطول مصاحبتنا لشيخنا أنه في بعض الأحيان، يكون من جلسائه أو من الطلبة الذين يحضرون عنده بعضهم ربما يلازمه أنهم من أسوء الناس حالا، ولهذا الشيخ لمَّا يتفطن لحالهم يطردهم ومن عرف حجة على من لم يعرف، وهذا يعرفه إخواننا جميعا، يطردهم الشيخ، لأجل هذه الأمور، فمثل هذه الأمور كما كان يقولها أئمتنا بالنسبة لما كانوا عليهم وبالنسبة لحالهم «إذا رأيتني أقول قولا أخالف فيه ما صحَّ نبيي عليه الصلاة والسلام –يقول للناس– فاعلموا أن عقلي قد ذهب»، ومن أقواله كذلك انه قال:

«كل ما قلت فكان عن النبي – صلى الله عليه وسلّم — خلاف قولي مما يصح فحديث النبي أولى فلا تقلدوني، ينهاهم عن تقليده إذا كان في قوله مخالفة لقول النبي – صلى الله عليه وسلّم — ومن أقواله كذلك:

«كل حديث عن النبي – صلى الله عليه وسلّم — فهو قولي وإن لم تسمعوه مني»، الله أكبر.

ومن أقوال الإمام أحمد كذلك في هذه المسألة والتي قصد الشيخ – رحمه الله — أن يجمع ما أثر عن هؤلاء الأئمة الأربع، قال الشيخ – رحمه الله –: «وأما الإمام أحمد فهو أكثر النَّاس جمعا للسنة وتمسكا بها وهو إمام أهل السنة والجماعة في زمانه وفي سائر الأزمنة حتى كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي، يعني الخالية من الأحاديث والآثار»، قال الشيخ : «ولذلك قال –أي الإمام أحمد– لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا على هذا المنهج، يربي هؤلاء الأئمة تلاميذهم وطلبة العلم من بعدهم، وفي رواية « لا تقلد دينك أحدًا من هؤلاء» ما جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلّم — وأصحابه فخذ به ثم التابعين بعد الرجل فيهم مخير يعني بعد الصحابة وقال مرة: «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي – صلى الله عليه وسلّم – وعن أصحابه ثمَّ هو بعد التابعين مخير» يعني ليس ملزم، قول الإمام أحمد يعني الصحابة بالنسبة للجملة، في الجملة اتباع هديهم العام كما أمر بذلك نبينا: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وقال الإمام أحمد كذلك: «رأي الأوزاعي ورأي مالك، ورأي أبي

حنيفة كله رأي وهو عندي سواء وإنما الحجة في الآثار»، هذا القول ربما لو قاله أحدنا في هذا الزمان لاتهم بالطعن في الأئمة ولو كان أمثال هؤلاء في زمن الإمام أحمد لروجوا واتهموا الإمام أحمد بأنه يطعن في الكبار، يطعن في الأوزاعي ويطعن في مالك ويطعن في أبي حنيفة نسأل الله العفو والعافية، ومن أقواله كذلك: قال الشيخ قوله :

«من ردَّ حديث رسول الله فهو على شفا هلكة» يعني يوشك أن يهلك نسأل الله جل وعلا العفو والعافية، لقول الله عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم، قال الشيخ: تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث والنهي عن تقليدهم دون بصيرة وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلا ولا تأويلا، وعليه فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ولو خالف بعض أقوال الأئمة لا يكون مباينا لمذهبهم ولا خارجا عن طريقتهم بل هو متبع لهم جميعا ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها وليس كذلك من ترك السنة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم بل هو بذلك عاصٍ لهم ومخالف لأقوالهم المتقدمة والله تعالى يقول، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما، فهؤلاء المتعصبة لأئمة المذاهب هم أول الناس مخالفة لهؤلاء الأئمة نسأل الله تبارك وتعالى العفو والعافية.

ثم ذكر الشيخ أقوالا لبعض الأئمة من مثل الحافظ ابن رجب في هذا الباب، وتبع هذا بذكر بعض الآثار عن أتباع هؤلاء الأئمة وهذا شيء عملي وعنون له بقوله: «ترك الأتباع بعض أقوال أئمتهم اتباعا للسنة»، يعني أن هؤلاء الأتباع بالحق وعلى الحق يستجيبون لكلام علمائهم وأئمتهم.

ثم ذكر الشيخ بعد هذا المبحث مبحثا عنون له بـ «شبهات وجوابها» هذه الشبهات المتعلقة بما أثير في هذه المسألة وأنَّ مخالفة هذا الأصل الذي هو أصل عندهم، عدم جواز الخروج عن المذاهب وما فيه من المخالفات ردَّه الشيخ – رحمه الله – بالأجوبة العلمية الأثرية التي تدل على علو قدره ومنزلته في هذا الباب.

هذا باختصار وبشيء من الاقتضاب من مقدمة الشيخ الإمام لهذا الكتاب العظيم، ولنبدأ بعد ذلك في أصل الكتاب ومتنه، مع أول مبحث من مباحثه وهو ما تعلق باستقبال القبلة، والذي عنون له الشيخ – رحمه الله – باستقبال الكعبة وهذا يكون بداية موضوعنا في الحلقة القادمة.

والله نسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يفقهنا في ديننا وأن يرزقنا الإخلاص في أقوالنا وأعمالنا.

أكتفي بهذا القدر وأسأل الله لي ولإخواني ولجميع المسلمين التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلَّم على نبينا وحبيبنا وخاتم الأنبياء والمرسلين.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وبارك الله فيكم.